



الجمهوريّة التونسيّة
مجلـس الـدولـة
المـكـمـة الإـادـارـيـة

القضّان عدد: 130111, 128429

تأريخ الحكم: 18 مارس 2014

حکم ابتدائی پاسمند الشعب التونسي

جوبليه 0 8 2014

أصدرت الدائرة الابتدائية العاشرة بالمحكمة الإدارية الحكم الآتي بين:

المَدْعَيةُ : زَاهِهَةُ الْمَا عنوانها بعدد ، نهج ا شقة عدد ، من جهة، تونس، الطابق

والمدّعى عليه : وزير التربية، عنوانه بـمقرّ الوزارة بتونس العاصمة،
من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من س . بن ع . في حق ابنتهما ذا اه المأ . والمرسمة بكتابه المحكمة بتاريخ 3 جويلية 2012 تحت عدد 128429 طعنا بالإلغاء في قرار رسوب ابنتهما في امتحان البكالوريا دورة جوان 2012.

وبعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من نا، المأ، والمرسمة بكتابه المحكمة بتاريخ 1 نوفمبر 2012 تحت عدد 130111 ومتضمنة أنّ خطأً حصل في عدد بطاقةتعريفها الوطنية مما أدى إلى منعها من اجتياز امتحانات البكالوريا إلا بعد أن تدخل مدير المعهد الذي قام بإصلاح الخطأ بالقلم دون أن يتم تزيل العدد الصحيح في الأوراق الرسمية، كما أنها عندما حاولت الإطلاع على نتيجة امتحان البكالوريا بالاعتماد على رقم بطاقةتعريفها الوطنية الحقيقي تلقت إجابة بأن المعطيات المدرجة غير صحيحة في حين أنها لماً اعتمدت الرقم الخاطئ المدرج بالاستدعاء الموجه لها تلقت إجابة

بأنها لم تنجح وأنها تحصلت على معدل 4.97 من 20 في امتحان البكالوريا وهو ما جعلها تشك في صحة هذه النتائج بالنظر إلى الخطأ الحاصل في تسجيل رقم بطاقةتعريفها الوطنية، وعلى هذا الأساس تقدمت بالدعوى الماثلة طالبة إلغاء قرار رسوها.

وبعد الإطلاع على التقرير المدنى به من المدعية نـاهـا ، بتاريخ 28 نوفمبر 2012 والذى طلبت فيه ضم القضيتين عدد 130111 و128429 وأكـدت أنها ستولى مواصلة المنازعة في القضيتين المشار إليهما بصفة شخصية لترشدها، وبيـنت أنها ترمي من خلاـهمـا إلى إلغـاءـ قـرـارـ رـسـوـهـاـ في امـتحـانـ الـبـكـالـورـيـاـ بـعـنـوانـ دـوـرـةـ 2012ـ،ـ كـمـاـ تـمـسـكـتـ بـأـنـ الجـهـةـ المـدـعـىـ عـلـيـهـاـ اـرـتـكـبـتـ خـطـأـ فـيـ تـقـرـيـرـ رـقـمـ بـطـاقـةـ تعـرـيفـهـاـ بـالـاسـتـدـعـاءـ الـمـوجـهـ لـهـاـ وـهـوـ مـاـ دـفـعـهـاـ لـلـشـكـ فـيـ مـصـدـاقـيـةـ الـأـعـدـادـ الـمـعـلـنـ عـنـهـاـ.

وبعد الإطلاع على التقرير المدنى به من وزارة التربية بتاريخ 12 فبراير 2013 والمتضمن أساسا طلب رفض الدعوى شكلا استنادا إلى أن العارضة سامية بن عمارة قامت في حق ابنتهـاـ نـاهـاـ المـاـ بالـقضـيـةـ عـدـدـ 128429ـ مـباـشـرـةـ وـدـونـ توـكـيلـ مـعـرـفـ بـالـإـمـضـاءـ عـلـيـهـ وـالـحـالـ أـنـ هـذـهـ الـأـخـيـرـةـ مـوـلـودـةـ فـيـ 18ـ مـارـسـ 1993ـ أـيـ أـنـهـاـ كـانـتـ رـاشـدـةـ فـيـ تـارـيخـ رـفـعـ دـعـوـيـ وـلـاـ يـجـوزـ لـذـلـكـ الـقـيـامـ فـيـ حـقـهـاـ إـلـاـ بـمـوـجـبـ توـكـيلـ،ـ أـمـاـ اـحـتـيـاطـيـاـ فـطـلـبـتـ رـفـضـهـاـ أـصـلـاـ لـتـجـرـدـهـاـ بـمـقـوـلـةـ أـنـ التـلـمـيـذـةـ اـجـتـازـتـ كـلـ اـمـتـحـانـاتـ الـدـوـرـةـ الرـئـيـسـيـةـ لـلـبـكـالـورـيـاـ دـوـرـةـ 2012ـ شـعـبـةـ عـلـوـمـ تـجـرـيـيـةـ بـمـعـهـدـ الـمـحمدـيـةـ 2ـ لـكـنـهـاـ رـسـبـتـ بـمـعـدـلـ 4.97ـ مـنـ 20ـ عـلـمـاـ وـأـنـ رـقـمـ بـطـاقـةـ تعـرـيفـهـاـ لـيـسـ لـهـ أـهـمـيـةـ فـيـ الـامـتـحـانـ بـمـاـ أـنـهـ يـسـتـعـمـلـ فـقـطـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ النـتـائـجـ عـبـرـ الإـرـسـالـيـاتـ القـصـيرـةـ إـذـ أـنـ الإـدـارـةـ تـسـنـدـ لـكـلـ مـتـرـشـحـ رـقـمـ حـقـيقـيـاـ وـرـقـمـ سـرـيـاـ يـقـعـ الـاعـتـمـادـ عـلـيـهـماـ فـقـطـ عـنـدـ إـصـلـاحـ الـامـتـحـانـ وـقـدـ تـرـشـحـتـ الـمـعـنـيـةـ بـالـأـمـرـ لـامـتـحـانـ الـبـكـالـورـيـاـ تـحـتـ السـلـسـلـةـ 00692ـ وـتـحـتـ الرـقـمـ 139231ـ وـهـذـانـ الرـقـمـانـ لـاـ يـتـضـمـنـ أـيـ خـطـأـ وـيـمـثـلـانـ المـرـجـعـ فـيـ اـجـتـيـازـ الـمـنـاظـرـةـ وـالـتـصـرـيـحـ بـالـنـتـائـجـ.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في أول جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نفحته وتممته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية جلسة المرافعة المعينة ليوم 17

في فبراير 2014، وبها تلت المستشارة المقررة السيدة **بـ** الخ ملخصاً من تقريرها الكتافي، ولم تحضر المدعية وبلغها الاستدعاء ولم يحضر من يمثل الوزارة وبلغها الاستدعاء.

إثر ذلك حُجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بخلسة يوم 18 مارس 2014.

وبما وبعد المفاضلة القانونية صُرِّح بالآتي :

بخصوص ضم القضيتيْن عدد 128429 و 130111 :

حيث اتخدت القضايان عدد 128429 و 130111 في الأطراف والموضوع والسب، واتجه ذلك ضمهمما والقضاء فيما بحكم واحد.

من جهة الشكل:

وحيث تداركت المدّعية ز اه ما الخل الإجرائي الذي شاب القضية عدد 128429 إذ طلت لاحقاً مواصلة المنازعة في حق نفسها ويتوجه لذلك ردّ هذا الدفع.

وحيث قُدمت الدعوى في ميعادها القانوني ممّن له الصفة والمصلحة واستوفت جميع مقوّماتها الشكلية الجوهرية واتّجه لذلك قبولاً منها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث تهدف العارضة من الدعوى الماثلة إلى إلغاء قرار رسوها في امتحان البكالوريا دورة 2012 بمقولة أن خطأ ماديا تسرّب أثناء تزيل رقم بطاقةتعريفها الوطنية بالاستدعاء الموجه لها وهو ما دفعها للشك في صحة الأعداد التي تحصلت عليها.

وحيث دفعت وزارة التربية بأنّ رقم بطاقة التعريف الوطنية ليست له أهمية في امتحان البكالوريا بما أنّه يُستعمل فقط للحصول على نتيجة المترشح عبر الإرساليات القصيرة إذ أنّ الإدارة تسند لكل مترشح رقماً حقيقياً ورقمًا سرياً يقع الاعتماد عليهما فقط عند إصلاح الامتحان وقد ترشحت

المدعية لامتحان البكالوريا تحت السلسلة 00692 وتحت الرقم 139231 وهذا الرقمان لا يتضمنان أي خطأ ويمثلان المرجع في احتياز المناظرة والتصریح بالنتائج.

وحيث ثبت من أوراق الملف أن الخطأ الحاصل في رقم بطاقة التعريف الوطنية للمدعية لم يؤثر على احتيازها لامتحانات البكالوريا دورة 2012 إذ تمكنت من إجراء جميع الاختبارات بطريقة عادلة في شعبة العلوم التجريبية بمعهد الحمدية 2 لكنها رسبت بمعدل 4.97 من 20.

وحيث إنّ رقم بطاقة التعريف الوطنية يُستعمل فقط للحصول على النتائج عبر الإرساليات القصيرة في حين تُسند الإدارة لكل مترشح رقمًا حقيقياً ورقمًا سريًا يقع الاعتماد عليهما عند إصلاح الامتحان ويمثلان المرجع في احتياز مناظرة البكالوريا والتصریح بنتائجها.

وحيث طالما أنّ المدعية ترشحت لامتحان البكالوريا تحت السلسلة 00692 وتحت الرقم 139231 وأن هذين الرقمين لا يتضمنان أي خطأ فإنّ شكوكها حول حقيقة الأعداد التي تحصلت عليها تغدو مجردة وفي غير طرقها مما يتوجه معه رفض هذا المطعن كرفض الداعوى برمته.

ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة ابتدائياً:

أولاً: بضم القضية عدد 130111 إلى القضية عدد 128429 والقضاء فيما بينهما بحكم واحد.

ثانياً: بقبول الداعوى شكلاً ورفضها أصلاً.

ثالثاً: بحمل المصاريف القانونية على المدعى.

رابعاً: بتوجيهه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية العاشرة برئاسة السيد محمد عبد الله وعضوية المستشارين

السيددين محمد فتحي بن محمد وشهاب الدين

وثلي علينا بجلسة يوم 18 مارس 2014 بحضور كاتب الجلسة السيد إبراهيم جعفر

المستشار المقررة

رئيس الدائرة

س. الخ

(١٢)